

نحو بناء بيئة مالية يسودها التعاون والنصح بين مقرضين

ومقترضين

Towards a Financial Environment of Cooperation and Advice Between Lenders and Borrowers

د / عبد الرحيم محمد قدومي

abdelrahim.kadomi@yahoo.com

استاذ مشارك-جامعة الشرق الأوسط الأردن

تاريخ الاستلام: 2017/01/21 تاريخ التعديل: 2017/03/09 تاريخ قبول النشر: 2017/04/05

تصنيف JEL : G21, F65

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على علاقة الاداء المالي بين مؤسسات الاقراض غير المصرفية ومؤسسات الاعمال صغيرة الحجم، في سبيل بناء بيئة مالية تقوم على اساس التعاون والنصح والارشاد بين جهة مقرضة تمتلك الامكانيات المالية الضخمة والخبرات الادارية والمحاسبية المتقدمة وأخرى صغيرة وضعيفة، وتوصلت الى عدد من النتائج أهمها أنّ تحسن احدى متغيرات الوضع المالي معبرا عنه بهامش ربحية شركات الاقراض يؤدي الى ضعف الوضع المالي لمؤسسات الأعمال معبرا عنه بهامش ربحيتها، إضافة الى عدم امكانية حدوث تحسن مالي واداري معبرا عنه بمعدل دوران الاصول و الرفع المالي لدى مؤسسات الأعمال اذا ما حدث مثل هذا التحسن وبنفس المتغيرات لدى مؤسسات الاقراض. أوصت الدراسة بضرورة نشر ثقافة الرعاية و الاهتمام لدى مؤسسات الاقراض لتصبح بوابر التحسن لتي تشهدها مرتبطة ايجابيا مع نتائج نفس ما تشهده مؤسسات الاعمال.

الكلمات المفتاحية: أداء مالي، بيئة مالية، مؤسسات الاقراض.

Abstract:

This study aimed to identify the natural of financial performance relationship between nonbanking lending institutions and others of small businesses. Its main objective is to build up a surrounding financial environment based upon cooperation, advisory and guidance between those of lenders who are with a plenty of money to lend and long experiences in different fields of management skills and advanced accounting, while the borrowers are weak and small size businesses. The study concluded that the better performance which has been pointed out by the profit margin of lenders is negatively associated with the borrower's performance measured by their own profit margin and at the same time no associated performance improvement has been significantly witnessed in the same borrower's side under better levels of borrowers' equity multiplier or total assets turnover. The nonbanking lenders of seven institutions have been randomly selected from sixteen toll number of their population and seven small businesses borrows were designated by each lender to be used in the dependent variable of simple regression statistical model.

Keywords: Financial Performance, Financial Environment, Lending Institutions.

1- المقدمة:

في ظل وجود علاقة غير متكافئة بين المقرض والمقترض، يصبح المقرض في وضع القوي يتمادى في فرض شروطه فيما يخص سعر الفائدة والمدة الزمنية للسداد والضمانات، ويبقى المقترض الطرف الأضعف والمضطرب إلى القبول بشروط قد تكون مجحفة ومحروما من حقوق لو توفرت له لحقق مستوى افضل من النتائج.

تقع على عاتق مؤسسات الاقراض مسؤولية الرعاية والاهتمام والإرشاد الى جانب التمويل لمعالجة ما يعانیه الجانب الاضعف والاقبل خبرة من مؤسسات الأعمال صغيرة الحجم والتي قد تسبب حالات افلاس العديد منها أو ان تصبح الأمور مثل كرة الثلج المتدرجة، تتزايد باستمرار فتؤدي الى سقوط أنظمة اجتماعية واقتصادية واسواق عالمية

كتلك التي تعرض لها وول ستريت والاقتصاد في الولايات المتحدة في الشهر التاسع و العاشر من سنة 2008 ضمن حدوث اسوأ ركود منذ الكساد العظيم وما صاحبه من فشل شركات مصرفية و تأمينية كبيرة.

اذ تم حينها ربط هذه التطورات مع ممارسات العديد من مؤسسات الاقراض غير المصرفية واتهامها بعدم التنظيم والجشع والاحتيال واتباع الاساليب الغير ملائمة في استخدام التمويل الموجه الى مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم. نتيجة لذلك، وجدت مجموعة العشرين لزاما عليها تطوير عددا من المبادئ التي تصلح لتنظيم العلاقة بين مؤسسات الاقراض غير المصرفية و مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم، يقوم على بناء نظام اكثر فاعلية ويتصف بالمعاملة العادلة والتثقيف والتوعية المالية واخلاقيات العمل و الحماية ضد عمليات الجشع والحرمان ويحرص على ضرورة تقديم المزيد من الرعاية والأهتمام ومعالجة ما يتم التنويه عنه من الشكاوي والمعاناة، Carasco and Singh (2003). فالحاجة اصبحت ملحة لنصبح العلاقة بين الطرفين أكثر تعاونية في ظل وجود رغبة بناء انظمة مالية تحقق أفضل النتائج.

يتطلب تنظيم العلاقة بين مؤسسات الاقراض غير المصرفية ومؤسسات الاعمال صغيرة الحجم اسساً ثابتة تقوم على التعامل بعدل وأمانة وإنصاف وبذل عناية واهتمام خاص في وضع ما يلزم من الحلول الملائمة. فقد ترافق زيادة ربحية مؤسسات الاقراض غير المصرفية مع عدم الاهتمام الكافي في مساعدة مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم فيؤدي الى وضع مستقبل هذه المؤسسات في المجهول ويعرضها للعديد من المشاكل، لتفادي ذلك يتوجب الامر اهتمام مؤسسات الاقراض عند وضع سياسات تعظيم الربحية أن تفهم معاناة مؤسسات الأعمال وأن تضع حلولاً مناسبة لمشاكل مالية وغير مالية تواجهها.

2- مشكلة الدراسة:

تبرز مشكلة الدراسة في عدم وجود علاقة أكثر تعاونية تسهم في حدوث تحسن متزامن في الأداء المالي لمؤسسات اعمال صغيرة مقترضة عندما يتحقق هذا التحسن في مؤسسات غير مصرفيه مقرضة لها. يحدث ذلك نتيجة ردادات فعل تحفظية من

المؤسسات المقرضة عند تعاملها مع مؤسسات اعمال صغيرة تخوفا ان ينجم عن هذا التعامل حدوث انخفاض جودة اصولها التي تهدد استمرارية نشاطها التمويلي وادائها المالي وتحول بالتالي دون حصول مؤسسات الاعمال على ما تحتاج إليه من النصح والارشاد والرعاية، يزداد تحفظ المقرضين في ظل ارتفاع المخاطر الائتمانية ونقص المعلومات المتوفرة وضعف البناء المؤسسي والتنظيمي والإداري لدى مؤسسات الأعمال صغيرة الحجم فتتأثر آليات عملها وتقعد القدرة على تقديم الضمانات المطلوبة. فالمؤسسات الاكثر تحفظا تضع شروطا أكثر صعوبة مقارنة بتلك الاقل وذلك خوفا من ارتفاع حجم ما تضعه من مخصصات على القروض وانخفاض معدلات ارباحها، فيمتد أثر السياسات الائتمانية الأكثر تحفظا بنتائج سلبية على مؤسسات الأعمال الصغيرة.

3-فرضيات الدراسة:

H0-1: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ بين مؤسسات الإقراض غير المصرفية ومؤسسات الأعمال صغيرة الحجم فيما يخص هامش الربحية.

H0-2: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ بين كل من مؤسسات الإقراض غير المصرفية و مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم فيما يخص معدل دوران الأصول.

H0-3: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ بين كل من مؤسسات الإقراض غير المصرفية و مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم فيما يخص معدل الرفع المالي.

4-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال معالجتها لموضوع في غاية الأهمية وشديد الارتباط بما تشهده المملكة في حجم التمويل المخصص لمؤسسات الاعمال صغيرة الحجم وزيادة الدعم المخصص للعديد من المشروعات الناجمة عنها والتي اصبحت متنوعة في نشاطها

وتنامي حاجتها للتمويل والرعاية والاهتمام من قبل الجهات المقرضة. وتحدد اهمية الدراسة في النقاط التالية:

- 1- مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم لها أثر ملموس في تنمية الاقتصاد.
- 2- خصوصيتها متمثلة بعدم الفصل بين الملكية والإدارة، وشكل الملكية التي تغلب عليه الفردية، وضآلة التكاليف الرأسمالية اللازمة للبدء في المشروع.
- 3- تأثر القرارات الخاصة بالمشروع بشخصية مالكة لصغر مواردها المالية.
- 4- وجود علاقات مباشرة مع العملاء تؤثر بشكل ملموس بمدى نجاح المشروع و عملها في مجتمع محلي غالباً.
- 5- صغر عمرها الناجم اما عن وفاة المؤسس او الخلاف مع الشريك.
- 6- محدودية متطلبات التكنولوجيا والتطوير والتوسيع والتحديث.
- 7- صعوبة توفير ضمانات كافية وفق ما تتطلبه البنوك التجارية خاصة في المراحل الأولى من عمر المشروع.
- 8- حاجتها المستمرة للرعاية و الاهتمام من قبل الجهات المقرضة.

5- الإطار النظري:

5-1 مصطلحات الدراسة:

- مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم:

هي مؤسسات يغلب عليها طابع الملكية الفردية وتدار عادة من قبل مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها بين 10- 50 عامل، وتوصف بالمؤسسات الصغيرة وفق البنك الدولي الأمريكي، وتحدد معاييرها بأسس مختلفة من دولة الى اخرى وفق إمكانياتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية ومراحل النمو التي بلغتها، (and Kelliher Rein, 2009).

وتم تعريفها في الأردن وفق عدد العاملين فيها بين 5-25 فرداً، (أبو الفهم، 2009، ص57). واعتادت دائرة الإحصاءات العامة تسمية المنشآت الصناعية التي تشغل (4)

عمال فأقل بالمؤسسات الصغيرة. واعتبرت العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في الأردن بأن مؤسسات التي تشغل أقل من (20) عاملاً منشآت صغيرة، بينما رفعت بعضها هذا الحد ليصل إلى (25) عاملاً والبعض الآخر خفضه ليصل إلى عشرة عاملين (ابو الهيجاء، 2004).

وفقاً لهذه الدراسة فإن المؤسسات التي يقل عدد العاملين فيها عن (10) هي مؤسسات أعمال صغيرة.

=مؤسسات الاقراض غير المصرفية:

هي المؤسسات التي تقدم خدمات مصرفية، ولكن لا يحملون رخصة مصرفية و لا يسمح لهذه المؤسسات بقبول الودائع من الجمهور وتغطي جميع عملياتها بأنظمة مصرفية وتقدم جميع أنواع الخدمات المصرفية مثل القروض والتسهيلات الائتمانية، واقتناء أسهم والسندات والأوراق المالية الصادرة عن الحكومة أو السلطة المحلية، وأعمال التأمين، والأعمال التجارية دون ان يكون اساسها تجاري أو زراعي أو صناعي او شراء الممتلكات غير المنقولة (Bothra and Sayeed, 2011).

- العائد على حقوق الملكية:

تعكس هذه النسبة معدل العائد التي تحققه الشركة للمساهمين، (خنفر و المطارنة، 2006)

ويعرف معدل العائد على حقوق الملكية وفق معادلة Dupont التالية:

$$\text{Return on equity} = \text{Profit Margin} * \text{Total assets turnover} * \text{Financial leverage}$$

- هامش صافي الأرباح (Profit Margin):

تعكس هذه النسبة مدى كفاءة إدارة الشركة في تحقيق الأرباح من المبيعات (حداد، 2009)، ويتم حساب نسبة هامش الربح الاجمالي وفق المعادلة التالية:

نسبة هامش صافي الأرباح = صافي الأرباح / المبيعات.

- معدل دوران الاصول (Total assets turnover):

تبين هذه النسبة مدى فعالية الشركة في استغلال الاصول المتاحة، وحالة التوازن بين المبيعات وحجم استثمارات الشركة في الاصول المتداولة والثابتة. ويقيس عدد المرات التي ساهمت فيها اصول الشركة في تحقيق المبيعات (خنفر والمطارنة، 2006)، وتقاس وفق المعادلة الاتية:

معدل دوران اجمالي الاصول = المبيعات / اجمالي الاصول.

- الرفع المالي (Financial leverage) :

هو نسبة حاصل قسمة مجموع اصول المؤسسة على مجموع حقوق المساهمين فيها. وهو مقياس لدرجة الرفع المالي بهدف التمييز بين مصادر التمويل المختلفة. يتم شراء الأصول اما باستخدام حقوق الملكية او الدين (الالتزامات)، نتيجة لذلك يشير مضاعف حقوق الملكية المرتفع الى استخدام الدين بشكل واسع في تمويل شراء الأصول. يعطي المقرضين معلومات عن طرق التمويل التي تم استخدامها عند شراء الأصول او نتائج ما قد يحدث من اخطار عدم القدرة على السداد. فارتفاع قيم هذا المؤشر لا تعني الأفضل بل الأعلى خطورة، اذ يبين قيمة التمويل من حقوق الملكية التي تم استخدامها لشراء الدينار الواحد نت الأصول. (خنفر و المطارنة، 2006) وتقاس وفق المعادلة الاتية :

الرفع المالي = اجمالي الاصول / مجموع حقوق المساهمين

2-5 نظرية التحفظ المحاسبي (Accounting Conservatism)

:(Theory

تنص هذه النظرية على ضرورة تركيز مؤسسات الاقراض على تأجيل الاعتراف بالأرباح وتعجيل الاعتراف بالخسائر لضمان مبدأ التحفظ. (watts, 2003) و نتيجة لذلك يعقد المقرضون اتفاقيات مع المقرضين يضعون فيها شروطا لصالحهم تحد او تخفض من حدوث خسائر محتملة وتقيد سقف ما يقومون به من اعمال. المؤثرات الايجابية والمبررة لوجود هذه النظرية:

1- المؤثر التعاقدى: يقصد به التركيز على العقود الناشئة بين المقرض والمقترض و شروط توزيعات الأرباح وعدم المبالغة فيها لضمان سلامة القروض وما ينجم عن ذلك من ضمان مبدأ التحفظ في توزيع الأرباح و مصدر اطمئنان أكبر للمقرضين في سلامة تسديد قروضهم.

2- المؤثر التنظيمي: يهدف الى تنظيم افضل للمعاملات المالية بين المقرض والمقترض وتوفير الوثائق الممكن استخدامها في حالة وقوع اي خلافات بين الطرفين ، فوجود مبدأ التنظيم يضمن عدم اضطرار المقرض الى تكبد مصاريف مرتفعة في حالة حاجته الى تنظيم وثائق غير منظمة سابقا وبالتالي تزداد ثقة المقرضين بالقوائم المالية وافصاحات المقرضين.

3- المؤثر القانوني: يبرز دور هذا المؤثر في حالة وجود نزاع بين المقرض والمقترض بسبب خلاف على احدى بنود اتفاقية القرض، فالمسؤولية القانونية لكل من الطرفين تصبح اكثر تعقيدا عندما تزداد قيمة اصول المقترض وما ينجم من زيادة محتملة في المصاريف القانونية، الا ان حرص المقرض على الالتزام بتطبيق مبدأ التحفظ يقود الى تخفيض مسؤولية مصاريف المقاضاة المحتملة (شتيوي، 2010).

4- يؤدي التحفظ المحاسبي الى تخفيض تكلفة مصادر التمويل على الجهات المقترضة في ظل اتباعها مبدأ التحفظ الذي يؤدي في حالة تطبيقية الى تقليل بعض الاخطار الائتمانية الناجمة عن دقة المعلومات في التقارير المالية وهذا يؤدي الى تحسين صورة الجهة المقترضة وبالتالي تخفيض تكلفة الاقتراض. فدقة المعلومات المحاسبية تؤدي الى وصول اشارات في الوقت المناسب عن التغيرات المحتملة في الوضع المالي للمقترض والتي لن تتحقق بدون وجود التقارير المالية الدقيقة وينطبق ذلك ايضا في سرعة اكتشاف المقرض اية مخالفات وردت ضمن شروط العقد. (السهلي ، 2009)

5-حجم الشركة: تتعرض الشركات صغيرة الحجم لمشاكل أكثر من المشاكل التي تتعرض لها الشركات كبيرة الحجم، لذلك فهي الأكثر تحفظاً لتجنب الدعاوى القضائية .

6- عقود المديونية: يلتزم المقرض بمبدأ التحفظ في قراءة و تحليل القوائم المالية للمقترض بهدف عدم المبالغة في مصادر ضمان سداد قيمة القرض وخدمة الدين و القدرة على سداد الفوائد وأقساط القرض في مواعيدها المحددة، ويحتاج المقرضون إلى ضمان بأن قيمة الأصول بعد التعاقد على القرض لن تنخفض، لذلك فإنه من مصلحة المقرض أن يقوم بالتعاقد على القرض عندما تكون الأصول قد تم تقييمها بأقل قيمة وليس بأعلى قيمة. فسياسة التحفظ المحاسبي تساعد المقرضين في إرسال إشارات تحذيرية لهم في الوقت المناسب. (السهلي، 2009)

نتيجة لذلك ترى الباحثة ان نظرية التحفظ تعظم مصالح الطرفين المقرض والمقترض فتحفظ المقرض هو مصدر اطمئنان للمقترض الذي يزداد اطمئنانه على سلامة الوضع المالي للمقرض وتمكنه من الحصول على قروض باستمرار ويمثل ايضا مصدر اطمئنان للمقرض الذي يجد فيه مبررا لمنح المزيد من القروض وبتكلفة اقل فكلاهما يعظمان مصالحهما في التأثير الايجابي على الربحية.

5-3 اهمية مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم

في الأردن تشكل مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم نسبة 98% من اجمالي المنشآت وتعمل في الحد من مشكلة البطالة، على اعتبار أن الشركات الكبرى والشركات الصناعية والتي تعتمد على المناطق الحضرية قد فشلت في لعب دورا مميزا في معالجة مشكلة البطالة (Alam, 2006)، ولم تعمل بما يكفي على تشجيع صغار رجال الأعمال والمستثمرين في الاندماج ضمن أعمال التنمية، أو أن يصبحوا قاعدة انطلاق لمشاريع أكثر تقدما، أو في زيادة معدلات الإنتاجية. فبالرغم من ذلك، تعمل مؤسسات الأعمال على تعبئة المدخرات الخاصة لتشغيلها في الاقتصاد القومي، وتم اعتبارها طوق النجاة للخروج من الأزمات الاقتصادية، والمصدر الرئيسي لتقديم احتياجات المواطنين من السلع والخدمات، وتغذية الصناعات الكبيرة بمستلزمات الإنتاج، (البلتاجي، 2005).

5-4 المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تنقسم المشاكل التي تواجه مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم الى قسمين مشاكل مالية ومشاكل غير مالية:

1- المشاكل المالية:

أ- مشاكل التمويل:

تواجه مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم مشكلة الحصول على التمويل الازم من الغير نظرا لصعوبة الاعتماد على التمويل الذاتي، إضافة الى ارتفاع تكلفة التمويل مقارنة مع معدل العائد المتوقع الحصول عليه مما يؤثر سلبا في الحد من قدرتها على الاستثمار (البلتاجي، 2005). إذ أكد الباحثون ان مقدار ما تدفعه هذه المؤسسات في الاردن من اسعار الفائدة هو أعلى مما يدفعه المنافسون الكبار على نفس النوع من القروض وذلك بمقدار يتراوح بين 2%-4%، (القدومي، 2012).

ب- ارتفاع قيمة تكلفة القروض المطلوبة لتمويل مشاريع مؤسسات صغيرة الحجم:

يتحقق هذا الارتفاع نتيجة التكلفة العالية الخاصة في التقييم والإشراف والتكاليف الثابتة التي تتحملها الجهات المقرضة على المشاريع المطلوب تمويلها والتي بالرغم من صغرها تكافئ تكلفة اقراض المشاريع الكبيرة الحجم ومما يزيد هذه التكلفة صعوبة حصولها على تمويل من البنوك التجارية التقليدية لعدم امتلاكها الشروط المطلوبة من رأسمال وضمانات.

ج- البيئة الخارجية للمشروع الصغير في غياب المؤسسات الإقراضية الداعمة بشروط مقبولة، وعدم ملاءمة التشريعات الحكومية الداعمة للمشروعات الصغيرة كالإعفاءات الضريبية والمنح والإعانات، (فويعة، 1997).

د- المشاكل التسويقية:

ناجمة عن ضيق السوق المحلي والتشابه الكبير بين منتجاتها لاتباعها اسلوب المحاكاة في الانتاج و نقص المعرفة و الموارد و انخفاض مستوى الجودة و الادارة و سوء المعدات المستخدمة و نقص الجهود الترويجية (فويعة، 1997).

هـ- مشاكل سعر الفائدة:

في ظل محدودية الموارد وعدم وجود مشاريع تمويل ذات طابع استمراري والاستغلال المادي من قبل مؤسسات الاقراض وعدم اهتمامها الكافي بتقديم مساعدات غير مالية لمؤسسات الاعمال صغيرة الحجم مثل تقديم النصح والارشاد والتدريب.

2- المشاكل الغير مالية:

أ- المشاكل الادارية:

تتمثل هذه المشكلة بضعف المهارات الادارية لدى اصحاب المشروعات الصغيرة وضعف الانتاجية ونقص الموارد التكنولوجية وارتفاع تكلفتها اضافة الى النقص في الايدي المؤهلة والمدربة وبالتالي تدني الكفاءة، ويعود ذلك الى ضعف التجربة والتدريب. إذ ان نسبة كبيرة منها تنتهي بالفشل نتيجة الى افتقارها للإدارة القادرة على تحديد اهدافها وبرامجها وتنفيذها وفق الاصول العلمية والعملية (الفاعوري، 2005).

ب- ضعف اساليب التخطيط وعدم الاهتمام بوسائل البحث العلمي والتطوير وما ينجم عن ذلك من عدم التوازن بين التوسع في الانتاج وتراكم حجم المخزون السلعي دون الاعتبار الكافي للظروف الاقتصادية المستقبلية، وعدم اتباع سياسات مقننة فيما يتعلق في الاختبار والتعيين والاجور وتطوير الكفاءات الادارية للعاملين فيها، (النسور، 2008)

ج- طول مدة الإجراءات :

تعاني المشروعات الصغيرة من إضاعة جزء ليس هينا من وقتها للحصول على التمويل اللازم لها، فالمشروع مطالب بتقديم مستندات متعددة، والالتزام بمعايير محاسبية وأئتمانية وشخصية قد يصعب توافرها، (الصندوق الاجتماعي للتنمية ، 2001).

د- ضعف نظام الرقابة والمتابعة:

يعكس الواقع العملي لمنح التمويل للمشروعات الصغيرة الاهتمام بالمتابعة الدفترية على حساب المتابعة الميدانية، مما يعنى ترك المجال لصاحب المشروع الصغير لاستخدام التمويل في غير ما خصص له، وهو ما يمثل إهدارا للتمويل، وإنذارا بعدم قدرته على سداده حال استحقاقه ، وعدم القيام بالرقابة والمتابعة في الفترة اللاحقة لدراسة جدوى المشروع المرغوب تمويله، وعدم اعطاء مؤسسات صغيرة الحجم اهتماما كافيا في اعتبارها

صغيرة وتحتاج الى المزيد من العناية والاهتمام بما تعانيه من مشاكل، و تواجه مؤسسات الاعمال اخطار و مشاكل عديدة اخرى يمكن تلخيصها وفق ما يلي: ضعف التمويل وإدارة الأموال، النمو السريع بدون تحكم وعدم القدرة على مواجهة الضغوطات، قصور في التعامل مع الغير بالإضافة الى ضعف التخطيط، عدم القدرة على التفكير الاستراتيجي و الابتكار، ارتفاع تكلفة التأمين وضعف التدفق النقدي، عدم المعرفة بكيفية إدارة وتشغيل المشروع، وقصر العمر الانتاجي لها و الذي يتوقف بوفاة احد الشركاء أو حدوث خلاف بينهم (الداغ ، 2009).

3- الاداء المالي لمؤسسات الاقراض غير المصرفية في الاردن

أ- مؤشرات الربحية:

احتلت الاردن المرتبة الاولى عالميا في ربحية مؤسسات الاقراض غير المصرفية، وبلغ متوسط العائد على الاصول ROA للمؤسسات الأردنية نسبة 7% (وينسبة 4.1% في أقل تقدير)، مقارنة بنسبة 1.5% للمتوسط العالمي، ونسبة 2.4% للمتوسط العربي. (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2011).

ب- مؤشرات الكفاءة:

بلغ متوسط انتاجية الموظف في الاردن 154 مقترضا سنويا، فجاءت بالمرتبة الاولى مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 106 مقترضين.

ج- مؤشرات المخاطر

تأتي مؤسسات الاقراض غير المصرفية في الاردن أقل من المتوسط العالمي من حيث نسبة الديون المعدومة الى المجموع الكلي للقروض الممنوحة والتي بلغت 0.55% فقط مقارنة ب 0.62% للمتوسط العالمي، وبنسبة 0.79% للمتوسط العربي. تعبر هذه النتائج عن مدى التحفظ الشديد في سياسات منح القروض وما لذلك من اثار سلبية على مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم.

6- الدراسات السابقة.

دراسة Swope (2005) توصلت الدراسة أن مؤسسات الإقراض لا تحسن الوضع المالي للفقراء وتضعهم امام مشاكل عدم القدرة على سداد القروض وتعرضهم لحجم مرتفع من الفوائد وتضعهم تحت المسائلة القانونية. وأكد كنجو (2007) الى ان المشروعات صغيرة الحجم في مدينة حلب والبالغ عددها 250 منشأة تعاني من نقص التمويل، ضعف الخبرة والادارة اضافة الى عدم وجود نظم معلومات ادارية وعدم اعطاء الاهتمام الكافي من قبل الحكومة. وبين Islam (2009)

إلا أن الخوف من البطالة والتقاليد العائلية والنقص في التعليم العالي كانت من الأسباب الرئيسية لبدء هذه المشروعات في بنغلادش. وحدد القضاة (2012) ان قلة الخبرة وعدم توفر التدريب الكافي هي احدى ما تعانيه. والى عدم وجود ارتباط بين عدد القروض التي تحصل عليها وارتفاع وانخفاض رأس المال المستثمر وتناقضه نتيجة ارتفاع سعر الفائدة، الدماغ (2011). وتوصلت دراسة Kravchenko (2011) الى وجود نقص مشترك في معلومات الاداء المالي لمؤسسات الاعمال صغيرة الحجم التي تحتاجها مؤسسات الإقراض. وأكد Arko (2012) أنه في الخمس سنوات الاخيرة تم تسجيل كميات كبيرة من القروض المتعثرة وهذا يؤثر سلبا على الأداء المالي لمؤسسات الاعمال المتناهية الصغر نتيجة لانخفاض الأرباح التشغيلية ومصادر التمويل. توصل Hashemi (2013) الى ان ربحية المؤسسات الصغيرة لها تأثير في قرار الاقتراض بالاضافة الى سعيها الى الحصول على اقراض قصير الاجل بدلا من طويل الاجل تجنباً من مخاطر الافلاس. وفيما يخص الجوانب الإيجابية، أكد دوابة (2006) الى ان ارتفاع عدد المشاريع الصغيرة في الدول العربية مقارنة بالمشاريع الكبيرة اعطاها ميزة مرتفعة وقدرة ملحوظة في توفير فرص العمل.

7=منهجية الدراسة والتحليل الاحصائي

مجتمع الدراسة والعينة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع مؤسسات الاقراض غير المصرفية في المملكة الاردنية الهاشمية والبالغة (16) مؤسسة. أما العينة تم اختيارها عشوائيا وبلغ تعدادها (7) مؤسسات اقراض (وحدة التحليل) أي ما نسبته (44%) من مجتمع الدراسة وتشكل وحدات المتغير المستقل، والجزء الآخر من العينة يمثل مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم والبالغ عددها (49) وهي عملاء لمؤسسات الاقراض وتشكل وحدات المتغير التابع. حرص الباحثان على ان تكون هذه المؤسسات المقترضة معبرة عن انشطة اقتصادية متنوعة و بواقع (7) مؤسسات اعمال لكل مؤسسة إقراض . تم استخدام معادلة الانحدار البسيط (Simple regression) بين متغير مستقل واحد يتبع مؤسسات الاقراض غير المصرفية و آخر متغير تابع يتبع مؤسسات الاعمال صغيرة الحجم.

اختبار الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ بين مؤسسات الأقرض غير المصرفية ومؤسسات الأعمال صغيرة الحجم فيما يخص هامش الربحية

تم اجراء اختبار الانحدار البسيط لنموذج يتكون من متغيرين هما: المتغير التابع ممثلاً بقيمة هامش الربحية لمؤسسات الأعمال صغيرة الحجم، والمتغير المستقل ممثلاً بقيمة هامش الربحية لشركات الاقراض غير المصرفية، بهدف تحديد كفاءة الإدارة في التعامل مع عناصر تكلفة المبيعات، والمصاريف الإدارية، ومصاريف الفوائد، وتمثل هذه النسبة مقدار ما يتحقق من صافي ارباح مقابل كل دينار واحد مبيعات كقياس عام لكفاءة التشغيل.

الجدول (1): نتائج اختبار الانحدار البسيط لقيمة هامش الربحية

Sig.	t	β	Sig.	F	R ²	R	
0.001	6.886	0.201	-	-	-	-	ثابت
.020	3.386 -	0.285 -	0.020	11.465	0.696	0.834	قيمة هامش الربحية لشركات الاقراض
المتغير التابع: قيمة هامش الربحية لمؤسسات الأعمال مستوى الدلالة = 0.05							

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (1) ان معامل الانحدار (β) (- 0.285) يشير الى ان زيادة وحدة واحدة في المتغير المستقل يؤدي الى انخفاض بنسبة (0.285) في المتغير التابع. أي أن هامش ربحية مؤسسات الأعمال ينخفض عندما يزداد هامش ربحية مؤسسات الاقراض وذلك نتيجة لمصاريف الفوائد المرتفعة التي تتقاضاها.

اختبار الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى $\alpha \leq$ بين مؤسسات الإقراض غير المصرفية ومؤسسات الأعمال صغيرة الحجم فيما يخص معدل دوران الأصول.

تم اجراء اختبار الانحدار البسيط لنموذج يتكون من متغيرين هما: المتغير التابع ممثلاً بقيمة معدل دوران الأصول لمؤسسات الأعمال صغيرة الحجم، والمتغير المستقل ممثلاً بقيمة معدل دوران الأصول لشركات الاقراض غير المصرفية.

الجدول (2): نتائج اختبار الانحدار البسيط لمعدل دوران الأصول

Sig.	t	β	Sig.	F	R ²	R	
0.098	2.032	3.350	-	-	-	-	ثابت
0.928	0.096 -	0.817 -	0.928	0.009	0.002	0.043	قيمة معدل دوران الأصول لشركات الإقراض
المتغير التابع: قيمة معدل دوران الأصول لمؤسسات الأعمال مستوى الدلالة = 0.05							

يظهر الجدول (2) نتائج الاختبار الى عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية.

وهذا يعني ان كفاءة ادارة مؤسسات الإقراض بما تمثله من خبرة ومهارة لا ترتبط بأية علاقة مع كفاءة ادارة مؤسسات الأعمال. علما بان ارتفاع هذا المعدل يعد مؤشرا جيدا على مدى الكفاءة الإدارية في الرقابة على عناصر أصولها المتداولة والثابتة وتوليد المبيعات منها بزيادة تفوق نسبة الزيادة في الأصول. أما انخفاض هذا المعدل فيكون نتيجة وجود اصول غير منتجة. ان عدم وجود مثل هذه العلاقة يمثل دليلا على عدم تقديم مساعدات ادارية تساهم في تحسين قدرة وكفاءة مؤسسات الأعمال في استغلال الاصول والانتفاع منها في تحقيق المزيد من الإيرادات.

اختبار الفرضية الثالثة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $a \leq 0.05$ بين مؤسسات الإقراض غير المصرفية ومؤسسات الأعمال صغيرة الحجم فيما يخص معدل الرفع المالي.

يطلق الرفع المالي على أي اقتراض أو استخدام لأدوات مالية ينتج عنه تضخيم أثر الأرباح أو الخسائر على المستثمر، وفي الغالب يستخدم لوصف نسب المديونية. فكلما زادت نسب المديونية زاد تأثير الرفع المالي على أرباح الشركة. وتعتبر هذه النسب من أكثر أدوات المراقبة أهمية، وتساعد في تقييم الهيكل التمويلي في تاريخ معين، من حيث درجة اعتماده على مصادر التمويل، داخلية كانت أم خارجية. فإنه كلما قل اعتماد مؤسسة الأعمال على القروض لتمويل أصولها، كانت أقل تعرضاً للمخاطر، لأن خدمة القروض والفوائد المترتبة عليها يؤدي إلى استنزاف الموارد من سيولة نقدية لازمة لتشغيل مشروعاتها.

الجدول (3): نتائج اختبار الانحدار البسيط لقيمة معدل الرفع المالي

Sig.	t	B	Sig.	F	R ²	R	
0.008	4.300	2.210	-	-	-	-	ثابت
0.418	0.883 -	0.228 -	0.418	0.779	0.135	0.367	قيمة معدل الرفع المالي لشركات الإقراض
المتغير التابع: قيمة معدل الرفع المالي لمؤسسات الأعمال مستوى الدلالة = 0.05							

يظهر الجدول (3) الى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

ينظر المقرضون الى حقوق ملكية المشروع على انها هامش أمان ففي حالة انخفاض نسبة حقوق الملكية معنى ذلك ان المقرضون سوف يتحملوا الخطر داخل المشروع بصفة مؤكدة.

* وعند استخدام ملاك المشروع للقروض على نطاق كبير فانه في هذه الحالة يمكنهم السيطرة على المشروع ولكن باقل قدر ممكن من عائد الاستثمار.

* احيانا ما يكون اتخاذ قرار الرفع المالي في صالح المنشأة وحيانا اخرى ما يكون في غير صالحها- :

فاذا حقق المشروع عائدا على الاموال المقترضة أكبر من الفائدة المدفوعة في القرض فان ذلك يعود على الملاك بالنتفع.

وبالعكس فان انخفاض مجموع العائد الناجم من الأصول المشتراة بالاقتراض عن مجموع الفائدة المدفوعة في القرض فان ذلك من شأنه أن يعود بالضرر على الملاك .

* وهناك ضرورة دائمة أن يقوم ملاك المشروع بتحقيق التوازن بين العوائد المرتفعة من الاقتراض والخطر المرتفع الذى قد يهدد المشروع وقت اتخاذ القرارات المتعلقة بالرفع المالي.

ولكن نتائج الجدول السابق تشير الى عدم وجود علاقة بين ما تتبعه ادارات مؤسسات الاقراض والأعمال بما يخص التعاون او تقديم النصح والارشاد فيما يجب ان يكون عليه حال الهيكل التمويلي لمؤسسات الأعمال.

قائمة المراجع:

- Alam, M. (2006). " A comparative study of financing small and cottage industries by interest – free banks in Turkey, Cyprus, Sudan and Bangladesh", *The International Journal of Systems and Ethics*, 24(2): 145-161.
- ARKO, SAMUEL (2012). " DETERMINING THE CAUSES AND IMPACT OF NON PERFORMING LOANS ON THE OPERATIONS OF MICROFINANCE INSTITUTIONS : A CASE OF SINAPI ABA

- "TRUST" (master thesis) , the Institute of Distance Learning, Kwame Nkrumah ,University of Science and Technology
- Bothra, N & Sayeed, K (2011). **An Overview of the Indian NBFC Sector Performance in 2010, prospects in 2011**. India: Vinod Kothari & Company.
- Carasco, E.f and Singh, J.B (2003). "The Content and Focuse of the codes of ethics of the world's largest transnational corporations", *Business and society Review*, 108(1):71-94.
- Hashemi, R (2013). "The Impact of Capital Structure Determinants on Small and Medium size Enterprise Leverage", (Master Thesis un published), södertörn university, stockholm, sweden.
- Islam, S. (2009). " Start-up and growth constraints on small-scale trading in Bangladesh", *Journal of Chinese entrepreneurship*, 1(3): 227-239
- Kelliher,R. & Rein1,L.(2009)."A resource-based view of micro-firm management practice", *Journal of Small Business and Enterprise Development*, 13 (3): 521-532.
- Kravchenko , Nataliia (2011). " **DETERMINANTS OF SMALL BUSINESS LENDING**",(Master Thesis), Colorado State University ,Fort Collins, Colorado
- Swope,Tessie(2005) " Micro Finance & Poverty Alleviation", Partial Fulfillment of the Requirements of the 2005 Independent Study on Micro Finance.
- Watts, R.L., (2003), "Conservatism in accounting Part I: Explanations and implications", *Accounting Horizons*, 17 (3): 207
- أبو الفحم، زياد (2009). دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي. ط1 الإمارات العربية المتحدة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- ابو الهيجاء، عدنان فضل (2004). ((المقدرة التنافسية للصناعات الصغيرة))، مجلة المنارة، 13. (2). 64-39.
- حداد، فايز (2009). الإدارة المالية، ط1، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- خنفر، مؤيد راضي، والمطارنة، غسان فلاح (2006)، تحليل القوائم المالية - مدخل نظري وتطبيقي، ط 1، عمان: دار المسيرة
- الدماغ ، حنيف (2010) . دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة: دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الاقراض NGOs في قطاع غزة 1995-2008 (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الازهر، فلسطين.
- السهلي، محمد، (2009). ((التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية)) دراسة تطبيقية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، الكويت، المجلد 16، العدد 1 ص 1-17

- شتوي، ايمن احمد (2010). (تأثير مخاطر دعاوي القضاية على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المتهمه بالتلاعب: بالتطبيق على سوق الاسهم المصرية))، معهد الادارة العامة، 50 (4) 622-577.
- الصندوق الاجتماعي للتنمية، (2001)، "كيف تحصل على قرض" ودليل تمويل المشروعات الصغيرة، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، مصر، (متوفر الكترونياً): <http://www.sfdegypt.org>.
- فويعة، رضا (1997). ((دور المؤسسات الصغيرة في دعم الانماج الاقتصادي و الاجتماعي))، مجلة بحوث اقتصادية عربية، (8) . 35-59.
- الفاعوري، حمدان عبيد (2005). ((مشكلات ومعوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودور الحكومة في معالجتها))، المؤتمر الدولي السنوي الثاني عشر حول دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج المشروعات الصغيرة والمتوسطة، للفترة ما بين 2931- ايار، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الاردن.
- القدومي، ثائر (2012). ((تمويل المشروعات الصغيرة في الأردن - المعوقات والتحديات))، مجلة جامعة الخليج، 4(1). 605-579.
- القضاة، مصطفى (2012). معوقات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم في الاردن من وجهة نظر مدقي الحسابات القانونيين الاردنيين. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، الاردن
- كنجو، عبود (2007). ((استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة: دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب))، المؤتمر العلمي الخامس، للفترة من 4-5 تموز، جامعة فيلادلفيا، عمان- الاردن
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، (2011) ، ((التمويل الميكروي و الصغير في الاردن)) عمان، الاردن، (متوفر الكترونياً): www.esc.jo
- النسور، إياد (2008). ((قياس كفاءة التمويل الحكومي الموجه نحو تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن))، المجلة العربية للعلوم الإدارية، 16 (3). 383-409.